عبدالله الكندري يسأل الصالح عن توصية لجنة التحفيز حول دعم الباب الثالث للعمالة الوطنية

عبدالله الكندري

تقدم النائب عبدالله الكندري بسؤال إلى وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، حول التوصية التي أتت من اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي المشكلة برئاسة محافظ البنك المركزي حول دعم الباب الثالث المسجلين من العمالة الوطنية، وما إذا أخذ بها، مطالبا بتوضيح الأسباب إذا كانت الإجابة بالنفي.

واستفسر الكندري عما إذا كان قرار مجلس الوزراء بتخفيض الرواتب في القطاع الخاص والمسجلين على الباب الثالث يخالف القانون رقم 2010/6 من عدمه، بحيث جاء في بيان مجلس الوزراء أنه في حال تم تخفيض رواتب العمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث تتحمل الدولة مقدار ما تم تخفيضه.

وسأل عن دعم للشباب الكويتي الذي تم تحويله من الصندوق الوطني ومنحه إجازة التفرغ التجاري وهو غير مسجل بالباب الخامس، لكنه يعامل مثله، بحيث أن الراتب الحالي من الجهات الحكومية منقوص من الكوادر والبدلات، متسائلا عن جزاءات تفرض على الشركات أو المؤسسات التي تقوم بتخفيض راتب الكويتيين الذين يعملون بالقطاع الخاص ونوع هذه الجزاءات إذا وجدت.

الفضالة يطالب بمراعاة أصحاب الأمراض المزمنة في خطة عودة الحياة التدريجية

يوسف الفضالة

طالب النائب يوسف الفضالة بعرض الخطة الحكومية بشأن عودة الحياة التدريجية على مجلس الامة، داعيا أن تكون العودة بشكل منتظم يراعي أصحاب الأمراض المزمنة والذين يعانون من نقص المناعة.

وقال الفضالة في تصريح صحفي بمجلس الامة "استمعنا الى حديث سمو رئيس مجلس الوزراء الخاص بعودة الحياة الطبيعية تدريجيا في القادم من الايام وتحديدا في الـ ٣٠ من الشهر الحالي".

وأضاف إنه يجب ان تكون الرسالة واضحة للوزراء كافة بضرورة ان تعود الحياة بشكل منتظم وبصورة تدريجية وتراعي الافراد كافة وكذلك المرضى الذين يعانون من امراض مزمنة ولديهم نقص مناعة وان يكونوا آخر العائدين الى العمل بعد الاطمئنان على صحتهم بالإضافة إلى النساء الحوامل.

من جانب اخر كشف الفضالة ان الاجتماع النيابي الحكومي الذي عقد أمس مع قيادي ديوان المحاسبة كان هدفه مراجعة جميع العقود ومراقبتها والتأكد من صحتها خلال الفترة الماضية.

واضاف الفضالة "استمعنا الى شرح من القياديين عن طبيعة هذه العقود وكذلك العقود التي رفضت"، واصفا الجلسة بالممتازة والفنية والرقابية ما بين المؤسسة التشريعية وذراعها الرقابي.

واكد الفضالة ان النواب طالبوا بضرورة استمرار عقد مثل هذه الجلسات للوقوف بشكل دوري ومنتظم ومتابعة ما يتم تداوله عن صحة هذه العقود، لافتا الى تأكيد النواب على ان هذه العقود سليمة من الناحية الرقابية حيث تمت الموافقه على بعضها ورفض البعض الآخر.

في حال استمرار جائحة كورونا وتعذر إقامتها بالمساجد والمصليات

هيئة الفتوى بالأوقاف: يستحب لصلاة العيد أن تُصلى في البيت فرداً أو جماعة

عبدالله المعتوق

قالت هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إنه يستحب أداء صلاة العيد في البيت على صفتها ركعتين جهراً دون خطبة.

جاء ذلك رداً على استفتاء مقدم من الوكيل المساعد لشؤون المساجد م. إبراهيم الخزي، ونصه: في حال استمرار جائحة كورونا، وتعذر إقامة صلاة عيد الفطر في المساجد بسبب الإجراءات المتخذة من الجهات المختصة في البلاد للحد من انتشار هذه الجائحة، فهل يجوز صلاة عيد الفطر في البيوت؟ وكيف تصلى في هذه الحالة؟.

وذكرت هيئة الفتوى: بعد تداول الموضوع بواسطة الهاتف أجابت الهيئة بالتالي:

يستحب لمن لم يتيسر له شهود صلاة العيد أن يصليها في البيت على صفتها ركعتين جهراً دون خطبة بعدها، فيُكبر في الركعة الأولى ست تكبيرات بعد تكبيرة الإحرام، وقبل بدء القراءة، ويُكبر في الركعة الثانية خمس تكبيرات بعد تكبيرة القيام، وقبل بدء القراءة.

وأوضحت هيئة الفتوى: وهو مخيّر إن شاء صلاها وحده، وإن شاء صلاها جماعة مع أهل بيته، فقد روى عبدالرزاق بإسناده عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن جده أنس بن مالك: "أنه كان في منزله بالزاوية، فإذا لم يشهد صلاة العيد بالبصرة، جمع أهله، وولده وموالِيه، ثم يأمر مولاه عبدالله بن أبي عتبه فصلى بهم ركعتين". المصنف رقم ٥٨٨٥ والله أعلم.

«الهيئة الخيرية» تنعى الشيخ صالح كامل: أحد المؤسسين ورائد من رواد العمل الخيري والإنساني

عبدالله المعتوق

نعت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية أحد كبار مؤسسيها ، رجل الأعمال السعودي الشيخ صالح عبد الله كامل، الذي وافاه الأجل المحتوم في ليلة مباركة من ليالي العشر الأواخر من شهر رمضان الفضيل عن عمر ناهز الـ ٧٩ عامًا.

وأعرب رئيس الهيئة والمستشار بالديوان الأميري د. عبدالله المعتوق عن أسفه وحزنه لرحيل هذه الشخصية الكبيرة التي تعد واحداً من أبرز رجال المال والأعمال والإقتصاد في العالم الإسلامي وأحد الذين كان لهم باع كبير في دعم مسيرة العمل الخيري والإنساني والاقتصاد الإسلامي.

وأضاف المعتوق إننا فقدنا رائدًا من رواد العمل الخيري والإنساني الذين تركوا بصمات واضحة في هذا المجال وأثروا التجارب الاقتصادية والمؤسسات المالية الإسلامية بنجاحاته الكبيرة.

ولفت إلى إن سيرة الشيخ كامل حافلة بالأعمال الخيرية والإنسانية ومساعدة المعوزين إلى جانب أنشطته الاستثمارية في مجالات المصارف والعقار والسياحة والإعلام ، مشيرا إلى إن وفاته في العشر الأواخر من رمضان وهو يؤدي صلاة التراويح لعلها من عاجل بشرى المؤمن.

وقدم المعتوق خالص العزاء لأسرة الراحل ومحبيه، سائلا الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته ورضوانه، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

يشار إلى إن الجمعية التأسيسية للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية تتألف من 160 شخصية من كبار رجالات الخير والعلم والفكر والعمل الاجتماعي والاقتصادي من مختلف انحاء العالمين العربي والإسلامي.

مفوضية شؤون اللاجئين: البلاد استمرت في فعل الخير بالرغم من الحظر الكلي

«كورونا» لم يحد من مساعدات وجهود الكويت الإنسانية

أعلن أمس مكتب المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت عن تعاونه مع الإعلامي المحاور ، بدر العيسى، لتسليط الضوء حول قضية للاجئين من خلال عرض قصص اللاجئين الناجحة في مجال ريادة الأعمال وحث الشباب الكويتي على دعم الحملة الرمضانية "خيرك يفرق" والتي تهدف إلى مساعدة للاجئين والنازحين بشكل عاجل في ظل الأزمة الناجمة عن فيروس كورونا المستجد.

تم إطلاق الحملة في بداية شهر رمضان من قبل المفوضية بالشراكة مع الجمعية الخيرية العالمية للتنمية والتطوير حيث تلقت دعم من بدر العيسى على منصات التواصل الإجتماعي الخاصة به لتعريف الشباب الكويتي بآثار أزمة الكورونا على اللاجئين.

وأشاد مسؤول قسم شراكات القطاع الخاص في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دولة الكويت، نادر النقيب، بالدعم الذي قدمه شعب الكويت الكريم لحملة "خيرك يفرق" الرمضانية إجتاز كل التوقعات ومن خلال هذه التبرعات الخيرية وشركائنا مع الجمعية الخيرية العالمية للتنمية والتطوير سنتمكن من مساعدة 5% من لاجئي الروهينجا في بنجلاديش."

ثم أضاف نادر قائلا: " أود أن أشكر بدر العيسى على دعمه لهذه الحملة من خلال منصات التواصل الاجتماعي الخاصة به ولتسليط الضوء على قصص نجاح اللاجئين في مجال ريادة الأعمال، وأثبت الشباب الكويتي من خلال هذه الحملة على إهتمامه بقضية الاجئين والعمل الإنساني وهذا ليس بغريب على الشعب الكويتي الإنساني."

وفي بيان آخر، شدد بدر العيسى على أهمية مشاركة الشباب في القضايا الإنسانية واستخدام منصة التواصل الاجتماعي الخاصة به كأداة لعرض قصص نجاح للاجئين وإلهام شعوب العالم العربي بقوتهم وإيمانهم في تخطي الصعوبات الإقتصادية والسياسية التي تواجههم، وأضاف قائلا: "توصيل أصوات الاجئين للشباب العربي في صورة قصص تلهمهم وتعطيهم الأمل أثناء الأوضاع الحالية ستحيي قضية الاجئين من جديد في إطار إيجابي وستحث الشباب على دعم القضية بطرق مختلفة وإبداعية."

تدعم حملة "خيرك يفرق" برامج التعليم والغذاء والمياه والرعاية الصحية التي تقدمها المفوضية للاجئين في الروهينجا وسوريا، ويتضمن التعاون بين المفوضية وبدر سلسلة من المقابلات على مواقع التواصل الإجتماعي الخاصة به من خلال العروض المباشرة "الايف ستوري" لعرض احتياجات اللاجئين من الميدان في لبنان.

بدر العيسى

أكدت أنه سيساهم في اهتزازها

«التجمع العمالي»: قرار معالجة اختلالات أوضاع العمالة الوطنية في «الخاص» لا يحقق أي توازن منشود في سوق العمل

أشار التجمع العمالي إلى أن القرار الأخير لمجلس الوزراء، في شأن معالجة اختلالات أوضاع العمالة الوطنية في القطاع الخاص، لا يحقق أي توازن منشود في سوق العمل، بل سيساهم في زيادة الاختلالات، بما يسمح لأصحاب العمل بالتجاوز أكثر على حقوق العمالة الوطنية والأجنبية على حد سواء، وتحميل المال العام نتائج هذه التجاوزات.

وأضاف التجمع في بيان: "تابعنا في التجمع العمالي قرار مجلس الوزراء أمس في شأن تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة، باتخاذ ما يلزم نحو إعادة النظر بقيمة دعم العمالة الوطنية، والذي استند على توصية اللجنة العليا التوجيهية للتحفيز الاقتصادي وعلى تقريرها الخاص بأعمال اللجنة والهيئة العامة للقوى العاملة لمعالجة الاختلالات في سوق العمل أثناء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة كورونا، بالادعاء أنه يهدف إلى" تكريس التوازن في العلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال والمحافظة على مصالحهم، من خلال ضمان الأمان الوظيفي للعمالة الوطنية».

وتابع "عليه نرى نحن بالتجمع العمالي أن معالجة الاختلالات التي تسببت فيها الجائحة، تتطلب قرارات من مجلس الوزراء غير منحازة طبقياً لمصلحة أصحاب العمل، وتحافظ على المال العام وتضمن حقوق العمال ولا يمكن يتحقق ذلك إلا وفق توجه حكومي جدي".

ولفت إلى أن ذلك يضمن:

– التحرك من أجل تعديل قانون دعم العمالة الوطنية بما يلزم القطاع الخاص، وخصوصاً الشركات التي تساهم فيها الدولة، وشركات المقاولات في القطاع النفطي بتوفير فرص عمل حقيقية وليس توظيفاً وهمياً للشباب الكويتي، وزيادة نسبة تشغيل الكويتيين، وفرض عقوبات جزائية على مخالفي نسب العمالة والتسريح الكيفي مع إغراءات تشجيعية للجهات الملتزمة، وإلغاء العراقيل المفروضة على العاملين الكويتيين في القطاع الخاص.

– العمل على وضع خطط لتشجيع القطاع الخاص على تمكين الكويتيين من العمل في الوظائف القيادية، والعمل على وضع حلول تحمل القطاع الخاص النسبة الأكبر من الراتب، بحيث تتحمّل الدولة نسبة من الأجر تنخفض تنازلياً مع مرور الوقت وليس العكس، وفرض نسب متصاعدة للإحلال الوظيفي للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

– تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي و الهيئة العامة للقوى العاملة، وتشكيل فرق عمل لمتابعة الشركات ومحاسبتها في حال وجود أي تلاعب في نسبة التكويت، أو في حال وجود أي تجاوز تجاه العاملين من حيث المساس برواتبهم، أو الاستغناء عنهم واستبدالهم بعمالة وافدة عن طريق الاستعانة بشركات أجنبية، وتعيينهم بصورة تتنافى مع النسب المقررة للتكويت.

– الالتزام التام بالحظر القانوني لانتقاص أرباب العمل من أجور العمال ورواتبهم، وحقوقهم في الإجازات مدفوعة الأجر ومنع تسريحهم تعسفيا من العمل، بحيث يلزم القانون أرباب العمل بدفع الرواتب والأجور والإجازات من دون نقص.